دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990-2019

The role of public spending in achieving social justice an econometric study of Algeria for the period 1990-2019

عباس غالية
المركز الجامعي مغنية ، الجزائر
ghalya221022@gmail.com

بن عزة مُحَمَّد
المركز الجامعي مغنية ، الجزائر
benazza.mohammed@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/11/13 تاريخ القبول: 2020/12/19 تاريخ النشر: 2021/04/25

ملخص:

تهدف دراستنا الى معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على العدالة الاجتماعية في الجزائر ، ولغرض ذلك تمت الإشارة الى مفهوم الإنفاق العام و العدالة الاجتماعية و تطورهما خلال فترة الدراسة ، و تبيان العلاقة بينهما . و تم تطبيق اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمني الموزعة الـ ARDL ، وكانت النتائج بوجود تأثير بين الإنفاق العام و العدالة الاجتماعية في المدى الطويل

الكلمات المفتاحي: الإنفاق العام ، العدالة الاجتماعية ، توزيع الدخل ، ARDL .

تصنيف JEL: E20، H25، C1

Abstract:

Our study aims to find out the extent of the impact of public spending on social justice in Algeria, and for the purpose of which the concept of public spending and social justice and their development was mentioned during the study period, and to show the relationship between them, and the results were that there is an impact between public spending on social justice in the long term

***Keys words*: public spending , social justice, Income distribution ,ARDL ,**

***JEL classification codes*:** C1; H25;E20

المؤلف المرسل: عباس غالية ، **الإيميل:** ghalya221022@gmail.com

تمهيد:

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية ، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي ، ومن ثم على النمو , والتشغيل ، والدخل القومي ، ونمط توزيعه,

عرفت الجزائر مجموعة من الإصلاحات بأساليب وأدوات مختلفة دون انعكاس مؤثر على العدالة الاجتماعية ، فهناك العديد من الدلائل على غياب العدالة الاجتماعية فيها ، منها : العلاقة العكسية بين مستوى الدخل ومستوى التعليم ، والتدهور الشديد في الرعاية الصحية والخدمات التعليمية ، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

يختلف اثر الإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية بين دولة واخرى حسب السياق الإنفاقي الاقتصادي بين تلك الدول .

وبناءا على ما سبق الإشكالية التالية: **هل تمكنت الجزائر عن طريق سياسة الإنفاق العام من تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية ؟**

أسئلة الدراسة:

-1 ما هو الترابط النظري الاقتصادي بين الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية ؟

-2 ما هو اثر الإنفاق الحكومي على عدالة توزيع الدخل القومي ؟

فرضيات الدراسة:

✓ هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي و توزيع العدالة الاجتماعية في المدى الطويل .

هدف الدراسة :

-1 دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية.

-2 تحليل اثر الإنفاق الحكومي على عدالة توزيع الدخل القومي

أهمية الدراسة:

استنادا إلى حقيقة أنه لا توجد أدلة تجريبية شاملة عن اثر الإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2019 , لذلك اعتبر الباحث أنه من الضروري إجراء دراسة بحثية خاصة بالبلد اتجاه ونوع هذا الأثر سواء كان ايجابي أم سلبي , فضلاً على أن نتائج الدراسة ستكون مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية في سبيل تغيير مسار أو توجيه الإنفاق بطرق أخرى لزيادة الأثر الايجابي أو الحد من الأثر السلبي والعمل بجودة مؤسسية أفضل للنمو والتنمية .

الاطار الزمني والمكاني للدراسة:

تحاول هذه الدراسة تبيان تأثير الانفاق العام على العدالة الاجتماعية في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2019 أخذت من البنك الدولي

منهجية الدراسة:

في إطار هذه الدراسة سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي في وصف وتحليل ظاهرتي الإنفاق الحكومي والعدالة الاجتماعية والعلاقة المتبادلة بينهما , وكذلك تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل دور الإنفاق الحكومي في بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر , و أيضا تم الاستعانة بالمنهج القياسي لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وتحديد العلاقة التوازنية ضمن منهجية التكامل المشترك و ذلك باستخدام برنامج EVIEWS10 و بتطبيق اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمني الموزعة الARDL و اختبار السببة .

الدراسات السابقة :

1- دراسة(musahara, 2004) و هي أطروحة دكتوراه بعنوان (الفقر و نفقات الحكومة : تقييم تأثير الإنفاق الحكومي و التدخلات على الفئات الفقيرة مع التركيز على دولة رواندا) , تهدف الدراسة الى معرفة اثر الانفاق الحكومي على ظاهرة الفقر الاجتماعي , وتوصلت أنه ليس فقط الفقر الرواندي متعدد الأوجه وعمقًا ، ولكنه يتميز بـ فخ صراع الفقر الذي يمكن إرجاعه إلى فترة ما بعد الاستعمار بأكملها. تجد الدراسة أن مستويات الكفاءة أقل من 50٪. فضلا عن ان معدلات التداعيات لغير الفقراء منخفضة في حوالي 4٪. قد تكون النتيجة الأخيرة بسبب ارتفاع مستويات الفقر في البلاد. ومع ذلك فان السياسة الحالية للانفاق ليست فعالة

فقط في استهداف الفقر ، ولكنها قد لا تكون قادرة على مواجهة تحديات النمو وإعادة التوزيع وتخفيف حدة النزاع في المستقبل .(musahara, 2004)

2- دراسة (Afanso, Schuknecht, & Tanzi, 2010) تحت عنوان :

(income distribution determinants and public spending efficiency):

(محددات توزيع الدخل وكفاءة الانفاق العام) للفترة 1985-2000 تهدف الدراسة الى معرفة تأثير الإنفاق العام والتعليم والمؤسسات على توزيع الدخل في الاقتصاديات المتقدمة.اضافة الى تقييم كفاءة الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل عن طريق استخدام تحليل DEA اللامعلمي , وتوصلت النتائج الى ان السياسات العامة تؤثر بشكل كبير على توزيع الدخل ، لاسيما من خلال الإنفاق الاجتماعي ، وبشكل غير مباشر من خلال رأس المال البشري وجودة التعليم العالي ومن خلال مؤسسات اقتصادية سليمة.(Afanso, Schuknecht, & Tanzi, 2010)

3- دراسة علي عبد القادر (علي، 2014) مقال بعنوان : (العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية)خلال الفترة 2000-2014 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز التحدّي الذي سيواجه دول الثورات العربية في تبنيها سياسات إنفاقٍ عامّ تلبّي ما طالبت به الثورات. و التي تسعى لتأسيس نظام حكم ديمقراطي؛. يهدف لتحقيق عدالة اجتماعية دون الحاجة لدعم تنموي من الدولة ، وذلك بتطبيق سياسات الانفاق العام. وأظهرت النتائج أن حجم الطبقة الوسطى في عينة دول الثورات العربية تمثل أغلبية السكان في هذه الدول ، وتقترح أن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي يستند إلى تفضيلات الناخبين من شأنه أن يفرض اتّباع سياسات إنفاق عامّ توزيعية، حيث يقوم الناخب الوسيط بدور محوري في اختيار مثل هذه السياسات، وأن النمو الاقتصادي لا يمثل وسيلة فعالة لتحقيق أهداف تنموية حيوية . (علي، 2014)

4- دراسة (Ulu, 2018) تحت عنوان :

(The effect of social spending on income inequality in oecd : a panal data analysis):

تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في منظمة التعاون الاقتصادي: تحليل بيانات البانل) للفترة 2004-2011 ، حققت هذه الدراسة في تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على عدم المساواة في الدخل في 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال تحليل بيانات البانل. وفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها ، يؤثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي بشكل إيجابي على عدم المساواة في الدخل(ينخفض عدم المساواة في الدخل عندما يزداد الإنفاق الاجتماعي الحكومي) لقد ثبت أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي كان أكثر فعالية من الإنفاق التعليمي في تنظيم عدم المساواة في الدخل, كما وجدت النتائج أن البطالة والنمو السكاني أثروا على عدم المساواة في الدخل سلبًا. علاوة على ذلك ، هناك علاقة سلبية بين الانفتاح ونفقات التعليم ومشاركة كبار السن وفي التعليم وعدم المساواة في الدخل (Ulu, 2018) .

5- دراسة (Ayad, Salah Eddine, & Belmokaddem, 2020) تحت عنوان

(Causality between Government Expenditure and Economic Growth in Algeria : Expmosive BEhavoir Tests and Frequency Domain Spectral Causality)

و التي تم التطرق للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2017 في المدى القصير والطويل باستخدام المعادلات الست لقانون قرانجر، استناداً إلى دراسة اقتصادية قياسية باستخدام كل من (SADF وADF GSADF) اختبارات للسلوكيات المتفجرة. كما استخدمنا اختبار التكامل المشترك لجيوهانسن و تواتر المجال السببية الطيفية اعتمادا على اختبار (Breitung - Candelon 2006). وأظهرت نتائج التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات، في حين كشف اختبار السببية عن علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي في ثلاث معادلات بين ست معادلات عندما لا نتعامل مع الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي للفرد الواحد (Ayad, Salah Eddine, & Belmokaddem, 2020).

- ✓ أخذ مصطلح العدالة الاجتماعية شيوعا واسعا في الحقب الزمنية الحالية و نال المفهوم رغبة الدارسين في شتى المجالات و هذا ما تطرقت اليه الدراسات السابقة وذلك من خلال تحديد أهمية العدالة الاجتماعية في أبعادها المؤثرة في اقتصاديات الدول التي أضحت تدرجها ضمن مخططاتها الاستراتيجية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية . لذا تسعى الورقة البحثية لمعالجة و ايضاح دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة لدولة الجزائر كون أن الدراسات التي عالجت حالة اقتصادها قليلة . و لمواكبة الحدث العالمي سنحاول معرفة واقع العدالة الاجتماعية بالجزائر .

مفاهيم نظرية حول الإنفاق العام :

عادة ما تستخدم الدول في سياساتها الاقتصادية النفقات العامة التى تهدف من خلالها الى تحقيق أهدافها النهائية .

1-1- **تعريف النفقة العامة** : هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة" (حسين، 2001، صفحة 11).

1-2- **عناصر النفقة العامة** : وهي ثلاثة عناصر أساسية مكونة للنفقات العامة و تتمثل في ما يلي :

النفقة العامة مبلغ نقدي :

- ✓ إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات العامة بناءا على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة.
- ✓ إن الإنفاق العيني كما قد يوفره من مزايا قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة

النفقة العامة يقوم بها شخص عام :

- ✓ النفقة الخاصة هي تلك النفقة التي تصدر من طرف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين حتى وان هدفت لتحقيق مصلحة عامة. ويعتمد في الفكر المالي على المعيار القانوني و المعيار الوظيفي للتفرقة بين النفقة العامة و الخاصة (عزام، 2007، صفحة 93).

تحقيق المنفعة العامة:

- ✓ الهدف الاساسي للنفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة الذي يؤدي لتحقيق المنفعة العامة (محرزي، 2003، صفحة 51). إذن لا تكتمل مشروعية النفقة العامة إلى إذا كانت لأجل إشباع حاجة عامة تعود بالمنفعة على

كل المجتمع ، من أجل ضمان مبدأ العدل والمساواة بين الأفراد جميعا ، ولكن المشكل المطروح هنا هو صعوبة تقدير وتحديد الحاجة العامة بصورة موضوعية.

1- العدالة الاجتماعية و شروط تحقيقها :

2-1- مفهوم العدالة الاجتماعية : تعد العدالة واحدة من اكثر الموضوعات المهمة شيوعاً في السلوك الاجتماعي و بمكن ان تتخذ وجوها متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد ، فأينما كان هناك اناس يريدون شيئاً ومتى ما كانت هناك موارد يراد توزيعها ، فإن العامل الجوهري المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون احد وجوه العدالة، وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة كالحرية و المساواة ذلك انها لا تقف عند حد معين ، فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها ، إلا انهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة ان يكونوا عادلين ولا يستطيع اي مجتمع ان يصل الى درجة الاشباع في تحقيق العدل لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة ، فالعدالة بهذا المعنى هي المنفعة العامة (ظاهر، 1988) .

2-2- شروط تحقيق العدالة الاجتماعية :

ان العدالة الاجتماعية يمطن تحقيقها اذا توافرت الظروف الصحيحة لتوزيع عادل للدخل على المستوى الاقتصادي، ويمكن تحقيق هذه العدالة ان لم تكن ممكنة عن طريق التوزيع العادل للدخل عن طريق الصدقة ، فالعدالة الاجتماعية تستند الى المبادئ المعيارية التي تعكس الفلسفة الاخلاقية للمجتمعات المختلفة التي عن طريقها يمكن تمييز موقع الفرد في المجتمع عبر المعايير الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا يمكن رؤية مبدأ تكافؤ الفرص بوضوح للأفراد ضمن التشكيلة الاجتماعية (محسن، 2015).

2- دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية :

- هناك تضارب حول المستفيد الاول من الانفاق العام و الحصص التي تتحصل عليها كل طبقة من طبقات المجتمع .فغالبا تكون المرافق العامة صالحة للجميع دون استثناء ، ولكن يرى بعض الاقتصاديون أن المنفعة لها علاقة موجبة مع الثراء ، بينما يرى الاخرون العكس و ذلك أن الفقراء يستفيدون من المنفعة كاستفادتهم من البنى التحتية ، وذلك نتيجة اقتطاع مبالغ من الأثرياء متمثلة في ضرائب (العمري، 1988، صفحة 61).
- النفقات العامة قد تؤدي إلى خلق دخول جديدة ، وهذه هي ما تعرف "بالنفقات الحقيقية ،" وقد تؤدي إلى تحويل جزء من الدخول القائمة من فئة اجتماعية إلى فئة أخرى، وهذه هي ما يعرف بالنفقات التحويلية" (محجوب، 1981، صفحة 154) ، ومعنى ذلك أن النفقات العامة " تتدخل في توزيع الدخل والثروة على مرحلتين: (حشيش، 1983، صفحة 127).

المرحلة الأولى: التوزيع الأولي للدخل القومي بين الأفراد بصفتهم منتجين:

من المهام البسيطة التي تقوم بها الدولة هي قدرتها على التأثير في التوزيع الأولي للدخل القومي بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع و الخدمات ،أي توزيع الدخل والثروة بين المنتجين، وذلك عن طريقين:

- الأول :عن طريق النفقات الحقيقية، (أو النفقات المنتجة وخاصة الاستثمارية) (العلي، 2008، صفحة 189) التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بشكل مباشر، وبالتالي تؤدي إلى توزيع دخول جديدة والمتمثلة في الأجور والفوائد والريع والأرباح بين المنتجين و بالتالي زيادة في الناتج القومي (محجوب، 1981، صفحة 155)
- الثاني: عن طريق تحديد اسعار عوامل الإنتاج ، سواء اتخذت صورة الأجور أو الفوائد أو الريع أو الأرباح (حشيش، 1983، صفحة 128). ويتخذ هذا التحديد أحد شلكين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، فالتحديد المباشر يتم

من خلال تحديد الأجور بوضع حد أدنى لها ، وتحديد الفائدة بإقرار حد معين لسعر الفائدة السائد، وتحديد الأرباح بالسماح بتوزيع نسبة معينة من تلك الأرباح، و التي تنعكس على نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج،و التي تتوجه للعامل (العلي، 2008، صفحة 189) 'أما التحديد غير المباشر فهو عن طريق تحديد أسعار المنتجات وهذا يعكس تدخل الدولة بطريق غير مباشر في تحديد الأرباح، أي التوزيع الأولي للدخول (محجوب، 1981، صفحة 155). ومع ذلك فإن حجم تأثير النفقات العامة في توزيع الدخول والثروات يتوقف على الدور الاقتصادي للدولة في المقام الأول ، وعلى طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي .

- **المرحلة الثانية: إعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد بصفتهم مستهلكين:**

أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد ، فيمكن للدولة القيام به من خلال إدخال تعديلات على التوزيع الأولي، عن طريق النفقات العامة سواء النفقات الحقيقية ، أو النفقات التحويلية ، إلا أن أثر الأخيرة أبلغ في إعادة التوزيع ، وذلك لأنها – أي النفقات التحويلية – في الأساس تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح بعض الأفراد بغرض الحد من التفاوت بين الطبقات، أو لصالح بعض فروع الإنتاج (حشيش، 1983، صفحة 128) . وتكتسب سياسة إعادة توزيع الدخل والثروة أهمية كبيرة وذلك لما لها من دور فعال في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسة تتمثل في تحقيق الرفاهية للمجتمع ، فضلا عن دورها في تحقيق الأغراض المالية (العلي، 2008، صفحة 190) وقد يتم هذا التوزيع بين الطبقات الاجتماعية ، أو فروع الإنتاج ، أو الأقاليم المختلفة. ويمكن تتبع دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل والثروة كما يلي: (العلي، 2008، صفحة 191)

1.يؤدي الإنفاق العام الاجتماعي مثل الإنفاق على التعليم والصحة و الثقافة ، والذي تقوم الدولة بتوزيع الخدمات المترتبة عليها مجانا أو بأسعار تقل عن كلفة إنتاجها إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المستفيدين من هذه الخدمات.

2. يترتب على النفقات التحويلية المباشرة (النقدية) المتمثلة في الإعانات الاجتماعية المقررة لمقابلة حالات العجز والمرض والبطالة وغيرها ، إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المتلقيين لهذه الإعانات.

3.تؤثر النفقات التحويلية غير المباشرة (العينية) المتمثلة في الإعانات الاقتصادية والمالية لبعض المشروعات بقصد تثبيت أسعار منتجاتها أو تخفيضها، في إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الأفراد المستهلكين للسلعة أو الخدمة المثبتة أو المخفضة أسعارها.

- 4. يبنى على نفقات الدفاع والأمن والإدارة العامة (ونفقات الصحة العامة والطرق والجسور والمطارات والموانئ...) (محجوب، 1981، صفحة 191) زيادة الرفاهية الاقتصادية للجماعة بأكملها. والإنفاق العام يعد الأداة الأساسية للسياسة المالية في الدول النامية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (الفارس، 2001) ،حيث يمكن للحكومة من خلال تغيير مكونات الإنفاق العام واتجاهه ، إن تحسن من توزيع الدخل والثروة والتخفيف من حالات الفقر (جابر، 2005، صفحة 11) .كما يمكن معرفة الأولويات الأساسية للإنفاق من وجهة نظر الحكومة من خلال مكونات الإنفاق العام بموجب الترتيب الوظيفي للإنفاق. والذي يقود إلى معرفة الأهمية النسبية للإنفاق الاجتماعي وخاصة الإنفاق على التعليم والصحة.

3- دراسة قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر :

4-1-الأدوات المستعملة في الدراسة :

في هذه الدراسة تم الاستعانة ببرنامج الEviews10 كأداة لتبيان دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر الذي ساعدنا في تبيان النموذج المراد استعماله (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL) و ذلك بتوظيف مجموعة من المتغيرات المتمثلة كالاتي :

GINI : معامل جيني كمتغير تابع

و متغيرات مستقلة :

GDPP : نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

G: الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي

DT: الإنفاق الحكومي

4-2-النتائج و المناقشة

4-2-1-نموذج الدراسة :

قد قام كل من Pesaran and Al (2001) و Shinand and Sun (1998) بدمج بين نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج الإبطاء الموزعة المحدودة (Distributed Lag Models) (السواعي، 2013) . حيث يمكن تطبيق ARDL بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين و لكن يجب ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) (دحماني و ناصور، 2013) . يمكن تطبيق ال ARDL في حالة ما إذا كان حجم العينة صغير وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير لتكون النتائج أكثر كفاءة. معادلة النموذج القاعدي هي على النحو التالي:

$$GINI_t = \alpha 0 + \alpha 1\ GDPP_t + \alpha 2\ G_t + \alpha 3\ DT_t + £_t$$

4-2-2-اختبار الاستقرارية :

من أجل التأكد من صحة تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدارسة، يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1) أو مزيج بينهما ، لذا قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة و الجدول التالي يبين درجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي حددت اعتمادا على اختبار فيليبس بيرون (PP) :

- $H0$: وجود جذر وحدة
- $H1$: عدم وجود جذر وحدة

الجدول (1): اختبار الاستقرارية لمتغيرات النموذج محل الدراسة باستعمال (pp) :

عند المستوى At Level					
		DT	GINI	G	GDP
With Constant	t-Statistic	-0.2305	-2.6546	-1.6030	-0.9069
	Prob.	0.9236	0.0941	0.4683	0.7715
		n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8396	-3.4624	-1.8558	-1.4778
	Prob.	0.6592	0.0627	0.6511	0.8141
		n0	*	n0	n0
Without Constant	t-Statistic	1.3554	-1.5245	0.0108	0.6625

& Trend					
	Prob.	0.9524	0.1174	0.6780	0.8535
		n0	n0	n0	n0
عند الفروق الأولى At First Difference					
		d(DT)	**d(GINI)**	**d(G)**	**d(GDP)**
With Constant	**t-Statistic**	*-3.8801*	*-11.6956*	*-3.9001*	*-2.8852*
	Prob.	*0.0063*	*0.0000*	*0.0060*	*0.0598*
		***	***	***	*
With Constant & Trend	**t-Statistic**	*-3.8166*	*-11.1724*	*-3.8093*	*-2.9630*
	Prob.	*0.0306*	*0.0000*	*0.0311*	*0.1596*
		**	***	**	*n0*
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	*-3.1039*	*-8.7139*	*-3.9680*	*-2.7667*
	Prob.	*0.0031*	*0.0000*	*0.0003*	*0.0075*
		***	***	***	***

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

من خلال الجدول (1) نلاحظ ما يلي :

عند المستوى : نلاحظ أن الاحتمال أكبر من درجة المعنوية (5%) عند كل المتغيرات ، هذا ما يعني قبول الفرضية العدمية H0 (وجود جذر وحدة) أي كل من سلسلة GINI .DT . G . GDPP. غير مستقرة عند مستواها الصفري.

عند الفرق الأول : نلاحظ أن الاحتمال أصغر من درجة المعنوية (5%) عند كل المتغيرات ، هذا ما يعني رفض الفرضية العدمية H0 (لا يوجد جذر وحدة) أي كل من سلسلة GINI .DT . G . GDPP. مستقرة عند الفرق الأول . (**المصبح، 2006**)و يمكن تلخيص اختبار الاستقرارية في الجدول التالي :

الجدول (2) : درجة تكامل متغيرات النموذج محل الدراسة

المتغيرات	GDPP	DT	G	GINI
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

تظهر النتائج الإحصائية والقيم الحرجة عند 5% لاختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول، أن فرضية العدم تدعي وجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) لكل متغير من متغيرات الدراسة . الواضح أن جميعها (معامل جيني ، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، الانفاق الحكومي و الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي) مستقرةً ولا تحتوي جذر وحدوياً حيث تم رفض الفرضية العدمية هذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) . وهذه النتائج تنسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ، ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الأول.

وبما أن كل المتغيرات هي متكاملة من الدرجة الأولى، وبالتالي تحقق شرط تطبيق اختبار ARDL. ويمكن كتابة نموذج ال ARDLعلى النحو التالي :

$$\Delta GINI_t = a_0 + \sum_{j=1}^{p1} \beta_j \, \Delta GINI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p2} \gamma_j \, \Delta GDPP_{t-j} + \sum_{j=1}^{p3} \delta_j \, \Delta DT_{t-j} + \sum_{j=0}^{p4} \lambda_j \, \Delta G_{t-j} + \pi 1 \; GINI_{t-1} + \pi 2 \; GDPP_{t-1} + \pi 3 \; DT_{t-1} + \pi 4 \; G_{t-1} + \mathcal{L}_t$$

Δ :الفرق الأول .

a_0 : ثابت .

π1 ….π5 :مقدرات المتغير المستقل بإبطاء لسنة واحدة في المستوى .

4-2-3-اختبار بجود علاقة التكامل المشترك بالمدى الطويل :

يوضح نموذج ARDL أن النمو الاقتصادي يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. وفقا للتكامل المشترك ل Pesaran and Al لنموذج ARDL يرتكز على اختبار الفرضية التالية:

$H0$: **لا يوجد علاقة طويلة الأجل** . $H0 : \pi 1 = \pi 2 = \pi 3 = \pi 4 = \pi 5 = 0$

H1 : **توجد علاقة طويلة الأجل** $H1 : \pi 1 \neq 0, \pi 2 \neq 0, \pi 3 \neq 0, \pi 4 \neq 0, \pi 5 \neq 0$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-statistics ، والقرار يكون على النحو التالي :

- ✓ إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.
- ✓ أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.
- ✓ أما إذا كانت القيمة المحسوبة الإحصائية F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل Pesaran and Al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر .

القيمة الإحصائية للتكامل المشترك هي F=8.615629 وحدود القيم الحرجة عند مختلف درجات المعنوية المقترحة من قبل Pesaran and Al (2001) هي موضحة في الجدول التالي بالاعتماد على الملحق (1) :

الجدول (3) اختبارات الحدود

F = 8.615629		
القيم الحرجة		
الحد العلوي	الحد السفلي	مستويات المعنوية
3. 2	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.08	3.15	2.5%

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

يوضح الجدول رقم (3) أن F-stat هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية، أي ان مجموع المتغيرات (معامل جيني ، نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، الانفاق الحكومي و الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي) تفسر العدالة الاجتماعية ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل .

4-2-4-تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة :

اعتمادا على Akaike Info Criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، و تبين أن النموذج ARDL (4.3.4.3) .هو النموذج الأمثل بالاعتماد على الملحق (2) و(4) .

الجدول(4) : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوا ت الزمنية الموزعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
Short run : Dependent Variable :GINI				
CointEq(-1)	-0.843609	0.428390	-8.038483	0.0000
Long-run : Dependent Variable :GINI				
DT	-0.001898	0.000233	-8.153645	0.0000
G	1.070066	0.180017	5.944249	0.0003
GDP	1.624274	0.401568	4.044828	0.0037
C	6.917442	5.495433	1.258762	0.2436
R-squared=0.940888 AdjustedR-squared=0.876849 S.E.=0.915198 SSR= 10.05104 Prob(F-statistic)= 0.000000 DW= 2.833039				

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

تشير النتائج الموضحة في الجدول أن حد تصحيح الخطأ الممثل في**0.843609**- =(-1)CointEq فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل . واحتمال الاختبار (0.0000) معنوي ، و هذا يعني أن 84 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (السنة) من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل .أي أنه عندما تنحرف كل من نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ، الانفاق الحكومي و الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي في المدى القصير(الفترة t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل 84 % من الانحراف في الفترة (t) وكذلك تبين النتائج ما يلي:

- تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل، وهو ما يتوافق مع دراسة قدر ب – **0.001898**
- تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، الذي قدر ب (**1.070066**)
- تأثير ايجابي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، و قدر ب (1.624274)

و عليه المعادلة المقدرة تصبح كالاتي :

GINI=-0.001898*DT+1.070066*G+1.624274*GDP+6.917442

4-2-5-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

H0 : **لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء**

H1: **يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء**

جدول (5) : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء.

F-statistic	**3.421600**	F-statistic	**0. 1020**
Obs*R-squared	**13.85349**	Probability	**0.3010**

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews9

يظهر من خلال اختبار(**Breusch-Godfrey (LM-Stat** عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار، بحيث تم قبول الفرضية العدمية وهذا راجع ال أن احتمال الاختبار هو أكبر من مختلف درجات المعنوية 5 %1. % و10.% .

4-2-6-اختبار ARCH **لعدم ثبات تباين الأخطاء:**

H0 : **لا يوجد اخلاف تباين في حد الخطأ**

H1 : **يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء**

جدول (6) : اختبار ARCH لعدم ثبات تباين الأخطاء.

F-statistic	**0.179962**	F-statistic	**0.6753**
Obs*R-squared	**0.194093**	Probability	**0.6753**

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews9

يظهر من خلال اختبار **ARCH** أن القيم الاحتمالية هي أكبر من مختلف درجات المعنوية 1%، 5%و 10 %، يعني قبول الفرضية العدمية ، بالتالي النموذج مقبول من حيث مشكلة عدم ثبات التباين.

4-2-7-اختبار استقرار النموذج (Stability Test) (Recursive Estimates):

ويستعمل هذا الاختبار لمعرفة خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيه ، وعليه سنستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (**CUSUM**) .

الشكل (1): اختبار CUSUM استقرار نموذج (4.3.4.3) ARDL

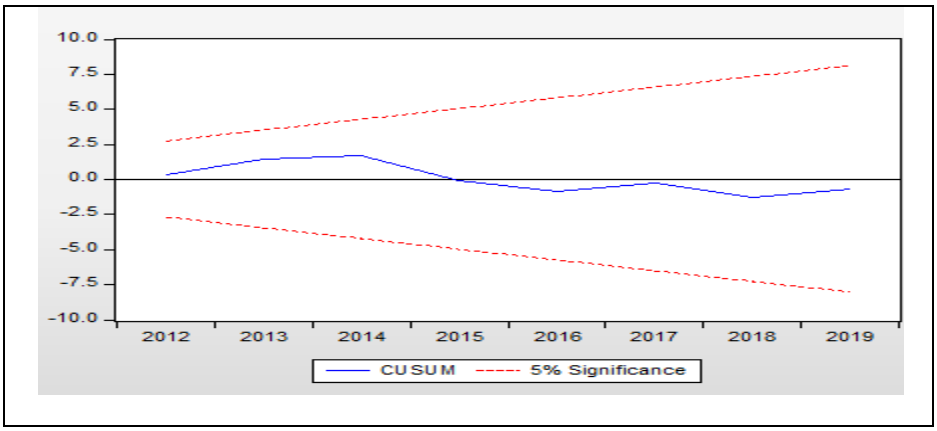

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

من خلال الشكل اتضح مدى استقرار المتغيرات عبر الزمن حيث ان القيم التجميعية التراكمية تقع داخل حدود الثقة (بين الخطين) اي المقدرات ثابتة عبر الفترة الزمنية 1990-2019.

4-2-8-اختبار السببية:

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية. و بالاعتماد على الملحق (5) النتائج كانت كالأتي :

جدول(7) : اختبار Toda yamamoto للعلاقة السببية

Sample : 1990-2019 **Included observations :28**			
Dependent Variable :GINI			
Excluded	Chi-sq	df	-Prob
GDP	0.766290	2	0.6817
G	3.789779	2	0.1503
DT	14.01195	2	**0.009**
All	17,568019	6	0.0001

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الEviews10

نتائج اختبار Toda yamamoto للعلاقة السببية تؤكد لنا وجود علاقة سببية معنوية في اتجاه واحدة من الانفاق العمومي **نحو معامل جيني** عند مستوى معنوية 1 % حيث ان إحصائية كاي تربيع اكبر من القيم الحرجة الملحق رقم (5) . الانفاق يساعد على تمرير الثروة الى الطبقات السفلى مما يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية للفقراء الامر الذي يعزز ويحسن مؤشر النمو الاقتصادي من خلال الاعانات والنفقات على الصحة والتعليم . فوفق فرضية فاغنر الانفاق الحكومي يساهم في زيادة الطلب الكلي من جهة الامر الذي يحفز الانتاج لمواكبة الطلب ومن جهة اخرى الانفاق موجه نحو القطاعات المنتجة التي تؤثر على عدالة توزيع الدخل .

الخلاصة :

في هذه الورقة البحثية عالجنا موضوع دور الانفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية و ذلك بالتطرق لأدبيات الدراسة حيث عرفنا كل من متغيرات الدراسة و بين العلاقة بينهما و التي كانت نتائجها كالآتي :

- تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، لغياب التعديل في هيكل الإنفاق العام المحلي بحيث يشارك كل من المستوى المحلي والقطاع الخاص في مسئولية الإنفاق العام أي غياب التوازن بين القطاعات ، بمعنى ايرادات كل الدولة مبنية على قطاع واحد فقط (قطاع المحروقات) . اذا اتبعنا تطور أسعار المحروقات العالمية سنجد أنها تؤثر بصورة مباشرة على الايرادات العامة للجزائر من خلال الجباية البترولية وبالتالي على النفقات العامة.
- تأثير ايجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، يعني أن التوزيع العادل للدخل – الثورة – أو الانفاق الاستهلاكي بواسطة الأسر في المجتمع و التي تعكس توزيع الرفاهية بين الافراد في المجتمع و لأسباب عملية تتعلق بتوافر المعلومات . وذلك عن طريق شراء الحكومة لسلع وخدمات استهلاكيّة من أجل تسيير الأجهزة الحكوميّة، إضافة إلى دفع أجور الموظّفين الذين ينفقونها بدورهم في شراء سلع وخدمات.
- تأثير ايجابي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي على العدالة الاجتماعية في المدى الطويل ، من الناحية النظرية قد يفسر هذا الارتباط الى هيكلة اعادة توزيع الدخل الوطني من طرف الدولة وفقا لقوانين السوق عن طريق الاجور و الارباح و التي تتدخل في توزيعها على عناصر الانتاج بين المنتجين من ناحية ، و من ناحية أخرى على المستهلكين باستعمالها الادوات المالية المتمثلة في النفقات العامة التي تزيد من الرفاهية و المنفعة الجماعية .
- وجود علاقة سببية معنوية من المتغير الإنفاق الحكومي باتجاه متغير معامل جيني

اقتراحات:

- على الدولة العمل على الرفع من متوسط الدخل الفردي و تشجيعهم على الاستثمار
- الاعتماد على مداخيل أخرى بديلة لقطاع المحروقات و استغلال قطاعا الفلاحة و الصناعة
- اعانة العينات الفقيرة من المجتمع و الافراد العاطلين عن العمل و العائلات صاحبة الدخل المنخفض بتخصيص لها مشاريع صغيرة
- محاربة الأمية و التقليل من مؤشرات الفقر لحقيق توزيع عادل للدخل
- تطبيق سياسات مالية وذلك باقتطاع ضرائب على أصحاب الدخل المرتفع أولا و استثناء الطبقات الهشة لتحقيق عدالة في توزيع الدخل.

- توفير الخدمات بالتساوي لأفراد المجتمع يلبي حاجاتهم و يؤمن لهم حياة كريمة.
- وضع سياسات اجتماعية توفر الخدمات الصحية و التعليمية للفئات الهشة
- دعم الجمعيات الخيرية للمساهمة في الاستقرار الأمني و السياسي الذي يدعم النمو الاقتصادي

الهوامش والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أحمد جمال ظاهر. (1988). دراسات في الفلسفة السياسية. الاردن: دار مكتبة الكندي للنشر.
- حسام علي داود، خالد محمد السواعي. (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج Eviews7. عمان: دار المسيرة.
- حسن مصطفى حسين. (2001). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعان الجامعية.
- رفعت محجوب. (1981). المالية العامة : النفقات العامة ـ الايرادات العامة. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- زيد عدنان محسن. (2015). الحكومات و اليات تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 (السياسة المالية أنموذجا). دراسات دولية ، 71.
- عاتق سالم جابر. (2005). السياسة المالية : فاعليتها و آثارها النقدية في الاقتصاد اليمني للمدة (1990-2004) أطروحة دكتوراه. بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: الجامعة المستنصرية ،.
- عادل أحمد حشيش. (1983). اقتصاديات المالية العامة : دراسة تحليلية لأصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام ،. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- عادل فليح العلي. (2008). المالية الدولية. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع.
- عبد الرزاق الفارس. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي عبد القادر علي. العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية. عمان الاردن: مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية – العدد 9.
- محمد ادريوش دحماني، و عبد القادر ناصور. (2013). دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. الملتقى الدولي (صفحة 1). سطيف: جامعة سطيف.
- محمد عباس محرزي. (2003). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام. (2007). مبادئ المالية العامة. عمان: دار المسيرة.
- هشام محمد صفوت العمري. (1988). اقتصاديات المالية العامة و السياسة المالية ، الجزء الاول : النفقات العامة ـ الايرادات العامة ـ القروض العامة. العراق: مطبعة التعليم العالي.

المراجع باللغة الأجنبية:

- afsonso vito, A. s. (2008). income distributuion derterminatnts ans public spending efficiency working paper. Germany: European Central Bank.
- musahara. (2004). POVERTY AND GOVERNMENT EXPENDITURE: An assessment of the impact of government expenditure and interventions on poor groups with a focus on Rwanda. rwanda: University of Rwanda.

- ulu, m. i. (2018). the effect of governomment social spending on income inequality in oecd. munich: international journal of economics politics humanities and social sciences.

قائمة الملاحق :

الملحق (1) اختبار Bounds test :

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.615629	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	26	Finite Sample: n=35		
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق (2) : اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل :

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DT	-0.001898	0.000233	-8.153645	0.0000
G	1.070066	0.180017	5.944249	0.0003
GDP	1.624274	0.401568	4.044828	0.0037
C	6.917442	5.495433	1.258762	0.2436

EC = GINI - (-0.0019*DT + 1.0701*G + 1.6243*GDP + 6.9174)

الملحق (3) : اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل :

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GINI)
Selected Model: ARDL(4, 3, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/12/20 Time: 18:31
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.82097	18.44177	1.291686	0.2325
GINI(-1)*	-3.443609	0.548755	-6.275308	0.0002
DT(-1)	-0.006538	0.001435	-4.556711	0.0019
G(-1)	3.684891	0.930820	3.958757	0.0042
GDP(-1)	5.593363	1.803744	3.100974	0.0146
D(GINI(-1))	2.062779	0.395157	5.220148	0.0008
D(GINI(-2))	1.944963	0.383816	5.067433	0.0010
D(GINI(-3))	0.942312	0.239018	3.942425	0.0043
D(DT)	0.006888	0.002005	3.435519	0.0089
D(DT(-1))	0.013409	0.002454	5.465060	0.0006
D(DT(-2))	0.009941	0.002547	3.902526	0.0045
D(G)	0.038216	0.275285	0.138822	0.8930
D(G(-1))	-3.340632	0.847129	-3.943474	0.0043
D(G(-2))	-1.366820	0.448662	-3.046439	0.0159
D(G(-3))	-1.495827	0.402674	-3.714734	0.0059
D(GDP)	-1.933452	1.860673	-1.039114	0.3291
D(GDP(-1))	-4.291279	2.158385	-1.988190	0.0820
D(GDP(-2))	4.041298	2.018689	2.001941	0.0803

الملحق (4) : اختبار أمثل نموذج :

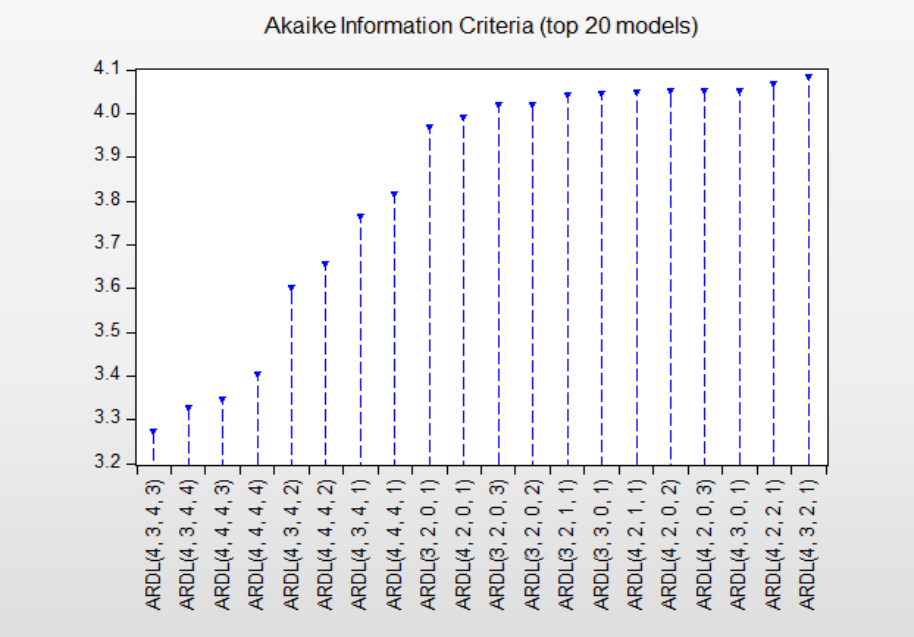

الملحق (5) : اختبار Toda yamamoto للعلاقة السببية:

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Dependent variable: GINI

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	0.766290	2	0.6817
G	3.789779	2	0.1503
DT	14.01195	2	**0.0009**
All	17,568019	6	0.0001